

Distr.: General  
31 December 2019  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

طلب مجلس الأمن إلى في الفقرة 7 من قرار 2488 (2019) أن أقدم معلومات مستكملة في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 عن التقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2019 (S/PRST/2019/3). وقد حُدِّدَت النقاط المرجعية ليتخذها المجلس أساساً لتقييم إسهام الحظر المفروض على توريد الأسلحة وأهميته في دعم الجوانب ذات الصلة لعملية إصلاح قطاع الأمن، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، وإدارة الأسلحة والذخائر. وفي القرار نفسه، أكد المجلس استعداده لاستعراض مدى ملاءمة تدابير الجزاءات الواردة في القرار في ضوء تطور الحالة الأمنية في البلد والتقدم المحرز فيما يتعلق بالعمليات المذكورتين أعلاه وفي إدارة الأسلحة والذخائر، بما في ذلك فيما يتعلق بالمعلومات المستكملة المطلوبة في الفقرتين 6 و 7 من القرار المذكور. وتغطي المعلومات الواردة في هذه الرسالة الفترة الممتدة بين 30 حزيران/يونيه و 15 كانون الأول/ديسمبر 2019.

وفي أعقاب رسالتي المؤرخة 26 تموز/يوليه 2019 (S/2019/609)، قرر مجلس الأمن، بقراره 2488 (2019)، تعديل تدابير حظر توريد الأسلحة المفروضة على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. وذكر المجلس أن عملية الموافقة المتعلقة بحظر توريد الأسلحة لم تعد تنطبق على إمدادات الأسلحة التي تزود بها قوات الأمن التابعة للبلد من عيار 14.5 ملم أو أقل، وكذلك الذخائر والمكونات المصممة خصيصاً لهذه الأسلحة. وبدلاً من ذلك، لا يتعين إلا إخطار لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى مسبقاً بعمليات التسليم تلك. وقرر المجلس أيضاً أن تكون الدول الأعضاء أو المنظمات الدولية أو الإقليمية أو دون الإقليمية الموردة للأسلحة والأعددة ذات الصلة هي المسؤولة في المقام الأول عن إخطار اللجنة. ويجب أن تقدم هذه الإخطارات قبل 20 يوماً على الأقل من عمليات التسليم. وشدد المجلس أيضاً على أهمية التفسيرات التفصيلية للكيفية التي تدعم بها المعدات المقترحة إصلاح قطاع الأمن في البلد. وستظل سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى قادرة على الحصول على الأسلحة والذخائر من عيارات تتجاوز 14.5 ملم، رهناً بموافقة اللجنة بموجب الأحكام ذات الصلة من الحظر المفروض على الأسلحة. وقرر المجلس أيضاً أن توريد المعدات العسكرية ومعدات الشرطة غير الفتاكة المراد استخدامها حصراً في الأغراض الإنسانية أو أغراض الحماية، وكذلك ما يتصل بذلك من مساعدة تقنية أو تدريب، لن يتطلب موافقة مسبقة من اللجنة، ويكتفى بإخطار مسبق للقيام به.

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 9 كانون الثاني/يناير 2020.



ورحبت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى باتخاذ القرار 2488 (2019) مواصلةً دعوتها إلى الرفع الكامل لحظر توريد الأسلحة المفروض على الحكومة، بما في ذلك في سياق الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

ومنذ رسالتي المؤرخة 26 تموز/يوليه، وافقت لجنة القرار 2127 على ثلاثة طلبات استثناء. وقد قدمت الحكومة طلبين منهما. وكان الطلب الأول يتعلق بنقل القوات المسلحة التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق الجو من أم دافوق إلى بانغي، في حين كان الثاني يتعلق بتدريب الحراس لمشروع شينكو/شبكة المنتزهات الأفريقية. وقدمت إحدى الدول الأعضاء طلب الاستثناء الثالث لنقل 2 800 مخزن ذخيرة لبنادق من طراز AK-47 إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. وتلقت اللجنة أيضا ستة إخطارات من الدول الأعضاء لتوريد معدات غير فتاكة إلى كيانات شتى، بما فيها الحكومة.

وفي الفترة من 1 إلى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، ترأس رئيس اللجنة وفدا يتألف من أعضاء اللجنة إلى البلد. ومنتلت هذه الزيارة فرصة أخرى أتاحت للجنة والحكومة مواصلة الحوار الجاري بينهما بشأن حظر توريد الأسلحة وغيره من التدابير المفروضة في نظام الجزاءات.

ويقدم إلى مجلس الأمن في الفرع التالي استكمال للمعلومات الواردة في رسالتي المؤرخة 26 تموز/يوليه عن التقدم المحرز قياسا إلى كل نقطة من النقاط المرجعية الرئيسية الخمس.

### معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية ألف

يتواصل تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الفترة بين 30 حزيران/يونيه و 15 كانون الأول/ديسمبر 2019 جرى نزع سلاح وتسريح 1 094 مقاتلا إضافيين، منهم 76 امرأة، من تسع جماعات مسلحة في الجزء الغربي من البلد من قبل الأفرقة المتنقلة التابعة لوحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. وتشمل هذه الأعداد 250 مقاتلا من جماعة العودة والمطالبة وإعادة التأهيل المسلحة؛ و 161 مقاتلا من اتحاد القوى الجمهورية الأساسية؛ و 75 مقاتلا من الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى؛ و 280 مقاتلا من ميليشيات أنتي بالাকা التي يتزعمها ماكسيم موكوم؛ و 208 مقاتلين من ميليشيات أنتي بالাকা التي يتزعمها باتريس - إدوار نغاييسونا؛ و 23 مقاتلا من الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى؛ و 6 مقاتلين من الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى؛ و 69 مقاتلا من جماعة الثورة والعدالة/فصيل بيلانغا و 22 من جماعة الثورة والعدالة/فصيل سايو.

ومنذ إطلاق البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن في 17 كانون الأول/ديسمبر 2018، جرى نزع سلاح وتسريح 1 321 مقاتلا، منهم 81 امرأة، وجمع 802 قطعة من الأسلحة الحربية و 1 239 قطعة ذخيرة غير منفجرة و 67 281 طلقة ذخيرة. ويشمل هذا العدد 633 قطعة من الأسلحة الحربية و 1 079 قطعة ذخيرة غير منفجرة و 60 448 طلقة ذخيرة جمعت في الفترة بين 30 حزيران/يونيه و 15 كانون الأول/ديسمبر 2019.

وتواصلت أيضا أنشطة إعادة الاستيعاب وإعادة الإدماج على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي. وفي تموز/يوليه 2019، أكملت المنظمة الدولية للهجرة، وهي أحد الشركاء المنفذين للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن في منطقة باوا، أنشطة تدريبية في مجال إعادة

الاستيعاب الاجتماعي (فيما يتعلق بالتماسك الاجتماعي، وحقوق الإنسان، والتربية المدنية، وتسوية النزاعات) لفائدة 227 مقاتلا من المقاتلين السابقين، كان منهم من ينتظرون الانضمام إلى الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة في بوار. ومن أصل هذا العدد، يشارك 176 مقاتلا سابقا، ممن اختاروا إعادة إدماجهم على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي عند تسريحهم، في التدريب المهني الذي سينجز بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2019. وعند الانتهاء من هذا التدريب، سيتلقون مجموعات مواد إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي والدعم اللازم للمشروع في مزاولة أنشطة مدرة للدخل. وانضم المقاتلون السابقون المتبقون البالغ عددهم 51 مقاتلا إلى تدريب الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة في بوار في منتصف تشرين الأول/أكتوبر<sup>(1)</sup>. وفي أيلول/سبتمبر، شارك 109 من المقاتلين السابقين المسرحين البالغ عددهم 133 مقاتلا في منطقة بوار - كوي في دورات إعادة الاستيعاب التدريبية التي نظمتها جهة أخرى شريكة في التنفيذ، هي وكالة التعاون التقني والإثرائي (وهي منظمة دولية غير حكومية)؛ ومن المتوقع أن يشارك المقاتلون السابقون الباقون البالغ عددهم 24 مقاتلا في أنشطة إعادة الاستيعاب قريبا. وإضافة إلى ذلك، واصل كل من المنظمة الدولية للهجرة والوكالة تنفيذ مشاريع دعم المجتمعات المحلية في المناطق المذكورة أعلاه، حيث تواصل إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وكذلك في المناطق التي لم تبدأ فيها عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن بعد (في نديلي من قبل المنظمة الدولية للهجرة وفي بريا وبيراو من قبل الوكالة).

وخلال الفترة قيد الاستعراض، قامت الجهات الضامنة للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الموقع في 6 شباط/فبراير 2019 (S/2019/145)، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة) والشركاء الدوليين الآخرين، ببذل جهود كبيرة للحفاظ على التزام الجماعات المسلحة الموقعة للاتفاق السياسي. وتظل هذه الجهود السياسية، المعززة بالأنشطة العسكرية وأنشطة الشرطة التي تضطلع بها البعثة، هامة لتيسير التنفيذ المستمر للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في عام 2020 وإنشاء الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة. وواصلت البعثة، والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي تقديم الدعم للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وعقدت لجنة المتابعة الاستشارية المعنية بأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن اجتماعات في 9 آب/أغسطس، و 13 كانون الأول/ديسمبر و 6 أيلول/سبتمبر 2019، قدم خلالها مسؤولون من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن جدولا زمنيا على نطاق البلد لنزع السلاح والتسريح إلى ممثلي الجماعات المسلحة، تمشيا مع أحكام الاتفاق السياسي.

(1) افتتح فوستان تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، تدريب الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة رسميا في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وبشارك ما مجموعه 241 مقاتلا سابقا، و 196 فردا من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى و 29 شرطيا و 29 دركيا في أنشطة التدريب في بوار. وتتخذ مبادرات حاليا لتحديد مواقع النشر في الشمال الغربي وموقعي التدريب للوحدتين الأمنيتين الخاصتين المختلطين المتبقيتين في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي من البلد. ويجري العمل على التغلب على الصعوبات المتعلقة بتمويل الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة من جانب الشركاء لضمان تغطية ما يلزم من اللوجستيات والمرتبات في فترة التدريب وعمليات النشر في المستقبل.

وعلى الرغم من هذه الأنشطة، لا يوفى بالجدول الزمني لنزع السلاح والتسريح، نظرا لأن بعض الجماعات المسلحة لا تبدي كامل التزامها بنزع السلاح ورغبتها فيه. وفي المنطقة الغربية من جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، حدثت حالات تأخير في تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعادة إلى الوطن بسبب استمرار المقاومة التي تبديها جماعة العودة والمطالبة وإعادة التأهيل لإنجاز عمليات نزع السلاح والتسريح لجميع مقاتليها. وإضافة إلى ذلك، تؤثر أيضا حالات التأخير في عمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في الجزء الغربي في بدء العمليات في الأجزاء الوسطى والشرقية من البلد. وتؤثر حالات التأخير هذه في إنتاجية وكفاءة الأفرقة المتنقلة لنزع السلاح والتسريح التابعة للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ويمكن أن تترتب عليها آثار في الميزانية. وعلاوة على ذلك، خلال آخر جولة من عمليات نزع السلاح والتسريح في الغرب، لم يقدم المقاتلون الذين التحقوا بالبرنامج العدد المتوقع من الأسلحة الحربية (حسبما تقتضيه معايير الأهلية الخاصة بالبرنامج)، الأمر الذي يمكن أن يقوض مصداقية عملية نزع السلاح.

وتواصل أنشطة الحد من العنف المجتمعي. وفي آب/أغسطس 2019، قامت البعثة، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بإطلاق مشاريع للحد من العنف المجتمعي في بلدات بانغي، وبريا، وبانغاسو، وبوسانغوا، وكاغا باندورو وبوار. ويجري التخطيط لهذه المشاريع لمصلحة 3 300 مستفيدين. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، كان قد سُجِّل 1 984 مستفيدا، منهم 731 امرأة، في بريا، وبوسانغوا، وبانغاسو، وكاغا باندورو وبانغي. وإضافة إلى ذلك، جمعت 33 قطعة من الأسلحة الحربية، و 601 قطعة من الأسلحة التقليدية، و 3 قطع من الذخائر غير المنفجرة و 778 طلقة ذخيرة خلال مرحلة التسجيل. وفي بامباري، وضعت برامج بدعم مالي من صندوق بناء السلام والبعثة لالتحاق 700 مستفيد بأنشطة الحد من العنف المجتمعي في الفترة 2020/2019، إضافة إلى 3 300 مستفيد من المزمع التحاقهم في المواقع الأخرى، وذلك من أجل تحقيق الهدف الإجمالي المتمثل في التحاق 4 000 مستفيد في الفترة 2020/2019.

لم يبلغ عن وقوع أي حوادث كبيرة في عملية إدماج المقاتلين السابقين الذين خضعوا لعملية التحقق منهم وعددهم 232 مقاتلا في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2018، بيد أن ثمة حاجة إلى إجراء تقييم أعمق لمرحلة الإدماج من المشروع التجريبي وهو ما سيحدث في عام 2020. ولم تخصص الحكومة بعد 10 في المائة من الوظائف في قوات الدفاع والأمن للجماعات المسلحة في حملات التجنيد الجارية والمقبلة، تمشيا مع التزامات الحكومة الواردة في إطار عملية السلام. ولم ينظر في تلك الحصص، على سبيل المثال، في تجنيد 1 000 فرد من أفراد قوات الأمن الداخلي و 250 موظفا من موظفي السجون في عام 2019. وسيكون من الأهمية بمكان أن تُحترم الحصص في حملة التجنيد في القوات المسلحة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، سُجِّل 95 مقاتلا من المقاتلين السابقين المؤهلين الذين يُنظر في إدماجهم في قوات الدفاع والأمن في الوحدات الأمنية الخاصة المختلطة في بوار وهم ينتظرون الإدماج من خلال حملات التجنيد المقبلة. وتمشيا مع الاتفاق السياسي، ثمة حاجة أيضا إلى إحراز تقدم في إنشاء لجنة مختلطة معنية بمواءمة الرتب العسكرية من أجل تيسير إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة استيعاب الأفراد السابقين في القوات المسلحة الذين انضموا إلى الجماعات المسلحة.

### معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية باء

منذ رسالتي المؤرخة 26 تموز/يوليه، قامت البعثة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، ببناء 3 مرافق تخزين إضافية وإصلاح 8 مرافق أخرى في مختلف أنحاء مختلفة في البلد، ليصل بذلك مجموع مرافق التخزين المشييدة إلى 20 مرفقا والمرافق المصلحة إلى 40 مرفقا. وإضافة إلى ذلك، أنجزت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام نشر تسعة مرافق تخزين مؤقتة. وقدمت البعثة التدريب في مجال إدارة الأسلحة والذخائر إلى 242 فردا من أفراد قوات الدفاع والأمن.

ويعرقل التقدم الذي تحرزته الحكومة في إنجاز هذه النقطة المرجعية بسبب نقص القدرات المالية والتقنية والإدارية. فعلى سبيل المثال، تواجه السلطات الوطنية تحديات في تعبئة الأموال الكافية لإدارة الأسلحة والذخيرة. والتحسينات ممكنة في رصد استخدام الذخيرة وإدارته. وفي حالات أخرى، لا تستخدم أماكن التخزين المتاحة بالكامل ويمكن تحسين نشر أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الذين تلقوا التدريب التقني في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة للاستفادة بصورة كاملة من الخبرة التي اكتسبوها.

### معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية جيم

في ظل استمرار الافتقار إلى بروتوكول وطني يحدد معالم عملية إيصال شحنات الأسلحة والذخائر والتحقق منها في البلد، واصلت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى استخدام البروتوكولات المؤقتة لإدارة عمليات التسليم في الآونة الأخيرة. ووضع بروتوكول تقني محدد، على سبيل المثال، فيما يتعلق بتسليم الشحنة الثانية من الأسلحة والذخيرة الروسية التي وصلت إلى البلد في الفترة بين 14 آب/أغسطس و 16 أيلول/سبتمبر 2019. وبالمثل، واصلت الحكومة العمل من أجل وضع سجل وطني للأسلحة تحت سلطة اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتسجيل الأسلحة وتعقبها. وفي الوقت نفسه، لا تزال سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تستخدم التوجيهات والسياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الأسلحة والمساءلة الفردية (على النحو المبين في رسالتي المؤرخة 26 تموز/يوليه).

### معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية دال

عقب إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عام 2017، وضعت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى خريطة طريق لإنجاز تفعيلها. وقامت البعثة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وبالتعاون مع غيرها من كيانات الأمم المتحدة، بدعم السلطات الوطنية في تنفيذ خريطة الطريق، بما في ذلك وضع استراتيجية وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي تموز/يوليه 2019، اكتمل تنفيذ خريطة الطريق في معظمه عندما اعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذ تلك الاستراتيجية الوطنية في الاجتماع العام للجنة الوطنية وأقرت بعدئذ من جانب فوستان تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي أيلول/سبتمبر، أنشأت اللجنة الوطنية مقرها وعينت 20 في المائة من ملاكها من موظفي الدعم، على النحو المتوخى في إطار خطة العمل الوطنية. وصرفت الحكومة أيضا 40 مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لتنفيذ أنشطة في عام 2019 (حوالي 67 000 دولار) إلى اللجنة الوطنية، التي لها ميزانية سنوية قدرها 1.7 مليون دولار لتنفيذ خطة العمل الوطنية. وتنتظر اللجنة الوطنية وضع الصيغة النهائية للميزانية من قبل الحكومة لتأكيد مخصصاتها لعام 2020.

## معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية هاء

تحت قيادة اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يجري حالياً بدعم من البعثة وضع الصيغة النهائية لإجراءات تشغيل موحدة فيما يتعلق بجمع الأسلحة والذخائر في جمهورية أفريقيا الوسطى، تنطبق على قوات الدفاع والأمن الوطنية، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، والشركاء الدوليين مثل بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن تعتمد المؤسسات المعنية إجراءات التشغيل الموحدة، التي تنطبق على جميع قوات الدفاع والأمن في البلد، في أوائل عام 2020.

ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون الوثيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتعزيز الإطار التشريعي لجهود مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك التدابير الوقائية والأمنية، وأحكام العدالة الجنائية وآليات التعاون الدولي وتبادل المعلومات.

وعلى الصعيد الإقليمي، تتواصل الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط اللجان الثنائية بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها المباشرين (تشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والكاميرون، والكونغو). وفي 5 و 6 آب/أغسطس 2019، عقدت اللجنة المشتركة لجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو اجتماعها الخامس. وكان من المتوقع أن يعقد الاجتماع الرابع عشر للجنة المشتركة لجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في الفترة من 20 إلى 22 كانون الأول/ديسمبر في تشاد. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، قام بول كاغامبي، رئيس رواندا، بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى للمرة الأولى، وذلك في سياق المحادثات المتعلقة بإطلاق لجنة ثنائية مشتركة. ووقع عدد من الاتفاقات، بما في ذلك في مجال التعاون العسكري. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر و 1 كانون الأول/ديسمبر، قام فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدبي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى وحضور الاحتفال بعيد استقلال البلد.

## خلاصة

منذ رسالتنا المؤرخة 26 تموز/يوليه، واصلت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من شركائنا الدوليين، إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بالنقاط المرجعية لحظر توريد لأسلحة التي حددها مجلس الأمن. وسيكون الدعم المستمر من المجلس والشركاء الدوليين والإقليميين لازماً.

وقد حظي قرار مجلس الأمن في الآونة الأخيرة بتعديل حظر توريد الأسلحة المفروض على الحكومة بالاستحسان وأعطى السلطات الوطنية قدراً من التشجيع. وثمة حاجة إلى إيلاء اهتمام دقيق لضمان أن يسفر حظر توريد الأسلحة المفروض على الجماعات المسلحة، الذي لا يزال سارياً بصورة كاملة، عن النتائج اللازمة والمنشودة لتحسين الحالة الأمنية والسياسية في البلد.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش